



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:

تقرير تربص
مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس
الطور الأول أكاديمي
تخصص: محاسبة
تحت عنوان:

الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية
دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة

إشراف الأستاذ:
د. جباري عبد الوهاب

إعداد الطلبة:
- لعجيني رانية سلسبيل
- لجرب سندس

السنة الجامعية: 2024-2025

إهداء

(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

أهدي تخرجي الى نفسي العزيمة والقوية لقد ظننت اني لا استطيع ولكن من قال لها نالها
وأُتيت بها رغما عنها.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، إلى سندي ومصدر قوتي، إلى من علمني أن الدنيا كفاح و
سلاحها العلم و المعرفة، إلى من دعمني بلا حدود واعطاني بدون مقابل

" ابي الغالي "

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي إلى من امننت بقدراتي إلى من جعل الله الجنة تحت
قدميها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها

"امي الغالية"

الطالب(ة):لعجيني رانية سلسبيل



إهداء

.....

.....

الطالب (ة):

إهداء

.....

.....

الطالب (ة):

شكر وعرفان

.....

.....

الطلبة:.....-.....-.....

فهرس المحتويات



الفهرس	
الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرفان
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	الملخص
أ	مقدمة
المبحث الأول: الدراسات النظرية للإنتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية	
	تمهيد
	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظاميين المحاسبي و الجبائي
	المطلب الثاني: مفاهيم حول النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية
	المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الإنتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية
	خلاصة المبحث
المبحث الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة	
	تمهيد
	المطلب الأول: لمحة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة
	المطلب الثاني: الطريقة و الأدوات المستخدمة
	المطلب الثالث: عرض النتائج وتحليلها
	خلاصة المبحث
	الخاتمة
	قائمة المراجع
i	الملاحق

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عنوان الشكل	
1-1	عنوان الشكل	
1-2	عنوان الشكل	
2-2	عنوان الشكل	

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	عنوان الجدول	
1-1	عنوان الجدول	
1-2	عنوان الجدول	
2-2	عنوان الجدول	

ملخص:

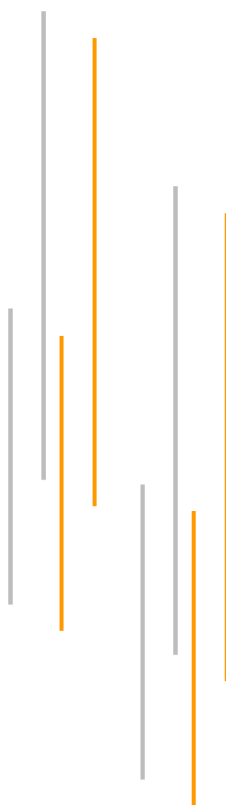
الكلمات المفتاحية:.

Abstract:

Keywords:



مقدمة



تمهيد:

تعتبر المحاسبة والجباية من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات في ضبط عملياتها الاقتصادية وتحديد التزاماتها المالية. فمن جهة، تهدف المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة. ومن جهة أخرى، تسعى الجباية إلى تحديد القاعدة الضريبية الخاضعة للضريبة وفقاً للتشريعات الجبائية السارية. غير أن الفارق بين المعالجة المحاسبية والجبائية يستدعي إجراء تعديلات معينة على النتائج المحاسبية للوصول إلى النتيجة الجبائية، وهي العملية التي تكتسي أهمية كبيرة في مجال المحاسبة الجبائية.

يُعرف الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية بأنه عملية تعديل للنتائج المالية المسجلة وفقاً للنظام المحاسبي من أجل حساب الربح الخاضع للضريبة، وذلك من خلال إعادة دمج بعض المصاريف غير القابلة للخصم أو خصم الإيرادات المعفاة من الضريبة، وفقاً لما يقتضيه القانون الجبائي. وتعد هذه العملية ضرورية لضمان الامتثال الضريبي للمؤسسة وتقليل المخاطر المرتبطة بالمخالفات الجبائية.

إشكالية الدراسة:

- ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :
- فيما تتمثل إجراءات الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية ؟
- ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا أن نضع مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :
- ما العلاقة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي ؟
 - ماهي النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية والفرق بينهما؟
 - ماهي الاختلافات الجوهرية بين النتيجة المحاسبية و الجبائية ؟
 - كيف يمكن الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية ؟

فرضيات الدراسة:

- قصد معالجة الإشكالية المطروحة تمت صياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها أو نفيها من خلال إنجاز البحث، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:
- **الفرضية الأولى:** توجد فروقات جوهرية بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية بسبب اختلاف المعايير المحاسبية التشريعات الجبائية.

– **الفرضية الثانية:** يتم الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية في المؤسسة الإقتصادية بإضافة بعض التصحيحات على النتيجة المحاسبية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية والفرق بينهما.
- دراسة المراحل و الإجراءات اللازمة للانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية.

أهمية الدراسة:

- تكمّن أهمية الدراسة في :
- الإطلاع على المفاهيم المتعلقة بالنتيجتين المحاسبية و الجبائية.
-

أسباب اختيار الموضوع:

1. الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص.
- اكتساب المعرفة و الخبرة للإستفادة منها مستقبلا في المجال المهني المحاسبي.

2. الأسباب الموضوعية:

- الأهمية التي يكتسبها الموضوع، خاصة بسبب طغيان العمل الجبائي على العمل المحاسبي.
- دور الموضوع في تحسين الامتثال الضريبي.

منهج الدراسة:

هيكل الدراسة:

وفقا لطبيعة الموضوع و الاهداف المحدد، تتكون الدراسة من مقدمة و جانبين جانب النظري و التطبيقي و خاتمة، مقدمة تتمثل في تقديم عام للموضوع و أهميته

المبحث الأول

الإطار النظري للانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية-

يشكل كل من النظام المحاسبي والنظام الجبائي إطارين أساسيين في تسيير المؤسسات، حيث يهدف الأول إلى إعداد القوائم المالية وفق معايير محاسبية دقيقة، بينما يسعى الثاني إلى تحديد الأسس الضريبية وفقاً للقوانين الجبائية. ورغم الارتباط بينهما، إلا أن هناك اختلافات جوهرية، خاصة عند تحديد النتيجة المالية للمؤسسة.

فالنتيجة المحاسبية تعكس الأداء المالي بناءً على الإيرادات والنفقات المسجلة محاسبياً، في حين تُعدل هذه النتيجة وفقاً لمتطلبات الجباية لتحديد النتيجة الجبائية، التي تمثل الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة. وتتم هذه العملية من خلال مجموعة من التعديلات الجبائية التي تشمل إعادة إدماج بعض المصاريف وطرح بعض الإيرادات وفقاً للتشريعات المعمول بها، مما سبق تم تقسيم المبحث الأول إلى المطالب الثلاث الآتية:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظاميين المحاسبي و الجبائي.

المطلب الثاني: مفاهيم حول النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية.

المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الإنتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي و النظام الجبائي:

يهدف النظام المحاسبي إلى تنظيم العمليات المالية، بينما يحدد النظام الجبائي الالتزامات الضريبية. ورغم ارتباطهما، إلا أن لكل منهما قواعده الخاصة، مما أدى إلى تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع من أجل إبراز العلاقة بين الأنظمة المحاسبية والجبائية كما يلي :

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي:

يعد النظام المحاسبي أداة أساسية في تسجيل ومعالجة العمليات المالية داخل المؤسسات، حيث يساعد في إعداد التقارير المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية. يعتمد على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تضمن الشفافية والدقة في عرض المعلومات المالية.

وفق المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، الذي يحدد متطلبات النظام المحاسبي في الجزائر و القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الذي يحدد النظام المحاسبي المالي تم تعريف النظام المحاسبي على أنه:

مجموعة من القواعد و المبادئ تنظم وتسجل العمليات المالية، كما هو الإطار القانوني وتقني الذي يقوم بمعالجة و اعداد القوائم المالية للمؤسسات وفقاً لمبادئ ومعايير المحاسبة، بما يتضمن الشفافية و المصادقية في عرض المعلومات المالية، حيث يعتبر ضرورة حتمية في المؤسسات الاقتصادية من أجل الاندماج في الأسواق العالمية و إن تطبيقه سيؤدي الى تغيير في العادات و الممارسات المحاسبية ولقد تم تطبيق هذا النظام في بداية 2010\01\01 .

الفرع الثاني: مفهوم النظام الجبائي

اولا: تعريف النظام الجبائي:

هو مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية¹، وما يصاحبها من لوائح تنفيذية تسعى لتحقيق اهداف السياسة الضريبية . كما هو مجموعة من العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تراكمها الى كيان ضريبي معين.² ومنه نستنتج بأن النظام الجبائي هو طريقة تحديد أوعية المكلف الخاضعة للضرائب و الرسوم كما هي طريقة واجال التصريح و التسديد (الشهرية، الفصلية، السنوية)، والالتزامات المحاسبية للمكلف الخاضع للضريبة .

¹ بن توتة قنذر، متطلبات تكيف النظام الجبائي الجزائري لمسايرة النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التدبير، جامعة حبيبة بن بوعلي الشلف، 2014، ص26.

² سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، (سياسات، نظم، قضايا معاصرة) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص323.

ثانيا: انواع الأنظمة الجبائية

انظمة الإخضاع الضريبي في الجزائر تقسم الى ثلاثة نظم حيث تختلف أنظمة الإخضاع الضريبي المطبقة لذلك النظام:

1. نظام الضريبة الجزافية الوحيدة :يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة المكلفين بالضريبة الذين لايزيد رقم أعمالهم المحقق سنويا 8000000.00 دج الذين يمارسون نشاطا صناعيا ،تجاريا، حرفيا كما أنهم ملزمون بتقديم تصريح تقديري للسنة ودفع الضريبة المستحقة.
2. نظام الحقيقي : يخضع لهذا النظام المكلفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم اعمالهم السنوي مبلغ 8000000.00 دج كما ان المكلفين بالضريبة التابعين له ملزمون بمسك محاسبة قانونية حقيقية وتحرير فواتير البيع مع اظهار TVA. وتقديم تصريحات السنوية قبل 1ماي من السنة الجديدة و سلسلة G04 وتقديم تصريح شهري G50 حيث يمكن الانتقال من النظام الجزافي الى النظام الحقيقي عن طريق تقديم طلب قبل 1 فيفري للسنة المراد الانتقال فيها وهذا الانتقال لا رجعة فيه كما انه اذا تجاوز رقم الأعمال مبلغ 8000000.00 دج في سنتين متتاليتين بنقل تلقائيا للنظام الحقيقي.
3. نظام المبسط : وهذا النوع موجه للمكلفين بالضريبة وهو خاص بالفئة التي تمارس المهن غير تجارية والتي يتجاوز رقم اعمالها السنوي 8000000.00 دج وحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2022 لمادة 18 نصت على ان تخضع المهن التجارية لضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من 1 جانفي 2022 عندما لا يتجاوز رقم اعمالهم المحقق سنويا 8000000.00 دج .

الفرع الثالث:العلاقة بين النظام المحاسبي و النظام الجبائي

يوجد ترابط وثيق بين النظامين، حيث تتمثل العلاقة الأساسية بين النظامين في كون النظام الجبائي يعتمد على النتائج التي يوقرها النظام المحاسبي، وتحديدًا النتيجة المحاسبية، كنقطة انطلاق لحساب النتيجة الجبائية التي تُشكّل الأساس في تحديد الوعاء الضريبي. غير أن هذا الاعتماد لا يكون كليًا، إذ تقوم الإدارة الجبائية بإعادة معالجة النتيجة المحاسبية، من خلال استبعاد بعض الأعباء غير القابلة للخصم، أو إدخال مداخل غير مسجلة محاسبياً، مما يؤدي إلى وجود فوارق دائمة أو مؤقتة بين النتيجةين. وعليه، فإن العلاقة بين النظام المحاسبي والجبائي تُعد علاقة توجيه وتكامل، لكنها محكومة بخصوصيات كل نظام على حدة، ما يجعل من الضروري على المحاسب أن يُلَمَّ بكل من المعايير المحاسبية والقوانين الجبائية لضمان مطابقة التصريحات الجبائية مع الوضعية المحاسبية الحقيقية للمؤسسة

الفرع الرابع: الفرق بين النظام المحاسبي و الجبائي

من حيث	الجبائي	المحاسبي
الهدف	تحديد الوعاء الضريبي	معلومات مالية دقيقة
المعايير	القوانين وتشريعات جبائية.	معايير محاسبة.
الاعتراف بالنفقات	تقبل فقط النفقات القابلة للخصم جبائيا.	جميع النفقات المحققة و المثبتة.
الفارق في النتائج	بعد التعديلات تحسب النتيجة الجبائية.	يعطي نتيجة المحاسبية.
الوظيفة	يهتم بتحديد الأساس الضريبي والضرائب من المؤسسات.	يهتم بتسجيل وتحليل المعلومات المالية لإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة.

المطلب الثاني: مفاهيم حول النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية

يعد تحديد النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية من المفاهيم الأساسية في المحاسبة والمالية، فمن خلال النظام المحاسبي يتم تحديد النتيجة المحاسبية التي تعكس الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة . غير ان هذه النتيجة لا تكون دائما مطابقة للنتيجة المعتمدة جبائيا حيث تخضع لتعديلات وفقا للتشريعات الجبائية المعمول بها . ويهدف هذا المطلب لتعريف كل من النتيجة المحاسبية و الجبائية و العلاقة بينهم.

الفرع الأول: النتيجة المحاسبية:

تعد النتيجة المحاسبية من أهم المؤشرات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات لقياس أدائها خلال دورة محاسبية معينة.

اولا:تعريف النتيجة المحاسبية:

تعرف بأنها الفرق بين مجموع الإيرادات المحققة الناتجة من عمليات فترة معينة و التكاليف التاريخية المقابلة لها.

ايضا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/05/26 فإن النتيجة الصافية للسنة المالية تساوي الفارق بين مجموع النواتج ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية كما يقصد بها الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة من العمليات التجارية أو غيرها خلال دورة معينة و تساوي:

$$\text{النتيجة المحاسبية} = \text{مجموع الاصول} - \text{مجموع الخصوم}$$

ثانياً: تحديد النتيجة المحاسبية

النتيجة المحاسبية من خلال الميزانية:

ويتم استنتاجها من خلال الفرق بين الميزانية الإفتتاحية و الميزانية الختامية و هماك حالتين تبين لنا وضعية المالية للمؤسسة و هي :

_ جانب الأصول أكبر من جانب الخصوم فإن النتيجة تمثل ربح للمؤسسة .

_ جانب الخصوم أكبر من جانب الأصول فإن النتيجة تمثل خسارة للمؤسسة.

النتيجة المحاسبية من خلال جدول حسابات النتائج :

كما يتضمن جدول حساب النتائج على مجموعة من العناصر فإذا تم دمجها في عملية حسابية فستتشكل لنا النتيجة المالية و يتم احتساب هذه النتيجة وفق المعادلة التالية :

النتيجة المالية = المنتجات – الأعباء المالية¹

¹ عمار بن عواقة, 2018, صفحة 71

الفرع الثاني: النتيجة الجبائية:

أولاً: تعريف النتيجة الجبائية

حسب قانون الضرائب المباشرة يمكن تعريف النتيجة الجبائية على أنها¹:
الربح الصافي الناتج بين النتائج التي حققتها المؤسسة و الأعباء التي تتحملها في إطار ممارستها لنشاط
أي هي الربح الخاضع لضريبة هو الربح الصافي المحدد حسب طبيعة النتيجة المحققة من طرف المؤسسة²
و يمكن التعبير عنها كمايلي :

$$\text{النتيجة الجبائية} = \text{قيم الأصول في بداية السنة} - \text{قيم الأصول في نهاية السنة}$$

ثانياً: تحديد نتيجة الجبائية

يتم تحديد النتيجة الجبائية عن طريق تعديل النتيجة المحاسبية , وفقاً للمعادلة التالية:

$$\begin{array}{c} \boxed{\text{النتيجة}} \\ \boxed{\text{الجبائية}} \end{array} = \begin{array}{c} \boxed{\text{النتيجة}} \\ \boxed{\text{المحاسبية}} \end{array} + \begin{array}{c} \boxed{\text{الأعباء}} \\ \boxed{\text{المدمجة}} \end{array} - \begin{array}{c} \boxed{\text{التخفيضات}} \\ \end{array} - \begin{array}{c} \boxed{\text{العجز المالي}} \\ \boxed{\text{السابق}} \end{array}$$

المصدر من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات سابقة.

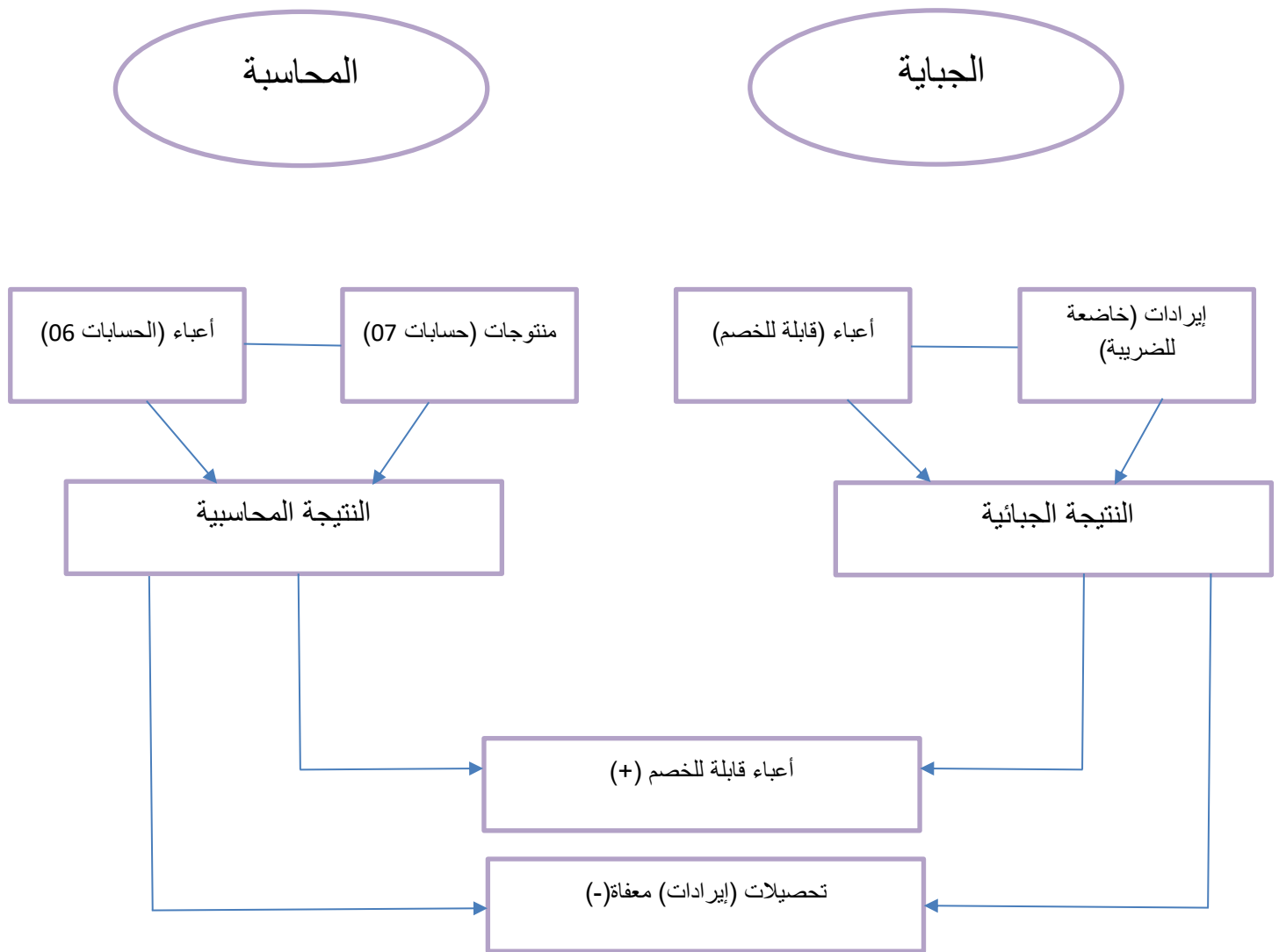
تعد النتيجة الجبائية الأساس الذي يتم بناء عليه حساب الضريبة المستحقة على المؤسسة
يجب على المؤسسات الالتزام بالقواعد الضريبية عند تحديد النتيجة الجبائية .

الفرع الثالث: العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية

¹ مادة 04 القانون الضرائب المباشرة و الرسوم اللماتلة الفقرة رقم 02 ص 32

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 140 الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 20 ص 44, وزارة مالية , المديرية العامة للضرائب .

ويمكن تفسير العلاقة بالشكل التالي:



الشكل (1) مخطط النتيجة المحاسبية و الجبائية.

المطلب الثالث: مفاهيم نظرية حول الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الجبائية
العناصر المئوية للنتيجة الجبائية :

عدد تحديد النتيجة الجبائية يتم الإعتماد على النتيجة المحاسبة و يتم الإضافة اليها الأعباء المدمجة و طرح التخفيضات و العجز المالي السابق (مدة 4 سنوات) وهذه العملية تشكل الآلية التي يتم من خلالها الإنتقال من النتيجة المحاسبة إلى النتيجة الجبائية و يمكن تفصيل هذه العناصر كمايلي:

- 1-الأعباء المدمجة: وهي تلك العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي¹
- 2- التخفيضات : وهي تلك العناصر التي يتم خصمها من الربح الخاضع للضريبة.
- 3- خسائر سنوات سابقة: وهي عبارة عن خسائر 4 سنوات السابقة يتم خصمها من الربح المحقق ومن خلال هذه العناصر التي تلخص كيفية الانتقال من النتيجة المحاسبة الى النتيجة الجبائية نتطرق الى الجدول التالي : T09

السنة:		المبلغ
تعيين المؤسسة		
النتيجة الصافية للسنة المالية	ربح	
	عجز	

¹ إيمان يخلف ,محمد طرشي , وعزوز علي, نظرة النظام الجزائري للنتيجة المحاسبية , مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ,جامعة أم البواقي ,العدد الثاني , المجلد الرابع ,ديسمبر 2017 ص 309

الإدماجات _ الاستردادات _	
أعباء العقارات غير المخصصة مباشرة للاستغلال	
حصص الهدايا الإسهامية غير القابلة للخصم	
حصص الإسهار المالي و الرعاية الخاصة غير القابلة للخصم	
مصاريف الاستقبال غير القابلة للخصم	
الاشتراكات و الهبات غير القابلة للخصم	
الضرائب و الرسوم غير القابلة للخصم	
المؤونات غير القابلة للخصم	
الاهتلاكات غير القابلة للخصم	
مصاريف البحث و التطوير غير القابلة للخصم	
الاهتلاكات غير قابلة للخصم و المتعلقة بعمليات عقود القرض لإيجاري المفروض المستأجر م. 27 ق.م.ت. 2010	
الإيجارات خارج النتيجة المالية المقرض المؤجر م. 27 ق.م.ت. 2010	
الضريبة على أرباح الشركات	الضريبة الواجب دفعها على النتائج
	الضرائب المؤجلة "تغيرات"
خسائر القيمة غير القابلة للخصم	
العقوبات و الغرامات غير القابلة للخصم	
فواق تحويل الحسابات الدائنة و الديون المحررة بالعملات الأجنبية	
استردادات أخرى	
مجموع الإدماجات	
الخصومات	
فائض القيمة عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة المعاد استثمارها م 173 من ق.ض.م.ر.م.	
حواصل و فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم و الأوراق المماثلة و أيضا أسهم و حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المسعرة في البورصة .	
المدخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو تلك المعفاة صراحة "المادة 147 من ق.ض.م.ر.م."	
الاهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الإيجاري "المقرض المؤجر" المادة 27 من ق.م.ت. 2010	
الإيجارات خارج النتيجة المالية -القرض المؤجر- م. 27 من ق . م . ت. 2010	
تكملة الاهتلاكات	
خصومات أخرى	
مجموع الخصومات	
العجز السابق القابل للخصوم م. 147 من ق.ض.م.ر.م.	
عجز السنة 20	
عجز السنة 20	
عجز السنة 20	
عجز السنة 20	
عجز السنة 20	
المجموع قابل للخصم	
النتيجة الجبائية ()	

المصدر (دراجي، قنذر، صفحة 208-209)

الفرع الأول:

.....
.....
.....

الفرع الثاني:

.....
.....
.....

الفرع الثالث:

.....
.....
.....

خلاصة المبحث:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المبحث الثاني

-الإطار التطبيقي للدراسة-



تمهيد:

.....
.....
.....
.....
.....

.....، مما سبق تم تقسيم المبحث الثاني إلى المطالب الثلاث الآتية:

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

.....

.....

الفرع الأول:

.....

.....

.....

الفرع الثاني:

.....

.....

.....

الفرع الثالث:

.....

.....

.....

المطلب الثاني: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة

.....

.....

الفرع الأول:

.....

.....

.....

الفرع الثاني:

.....

.....

.....

الفرع الثالث:

.....

.....

.....

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على بيانات المؤسسة

.....

.....

الفرع الأول:

.....

.....

.....

الفرع الثاني:

.....

.....

.....

الفرع الثالث:

.....

.....

.....

خلاصة المبحث:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الخاتمة



.....
.....
وقد توصلت

الدراسة إلى العديد من النتائج والاقتراحات يتم ذكرها فيما يلي:

أولاً: النتائج

--
--
--
--
--
--
--

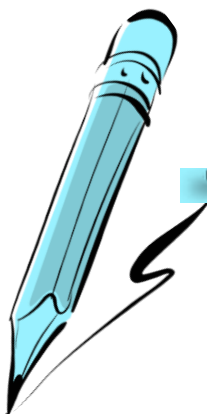
ثانياً: الاقتراحات

--
--
--
--

ثالثاً: التوصيات

--
--
--
--

قائمة المراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

.....-

.....-

3-أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ومذكرات الماستر

.....-

.....-

3-المقالات العلمية

.....-

.....-

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

A-Ouvrages

-.....

-.....

B-Theses

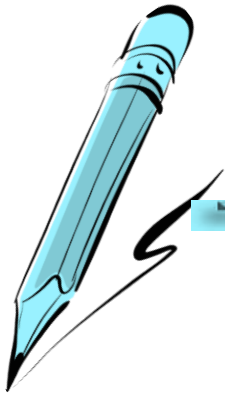
-.....

-.....

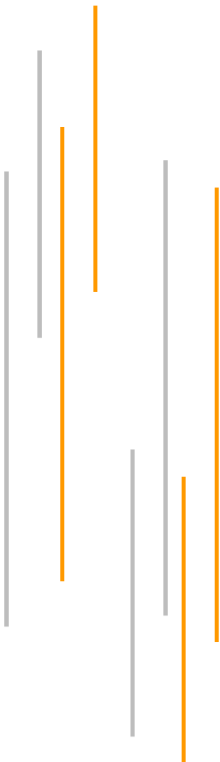
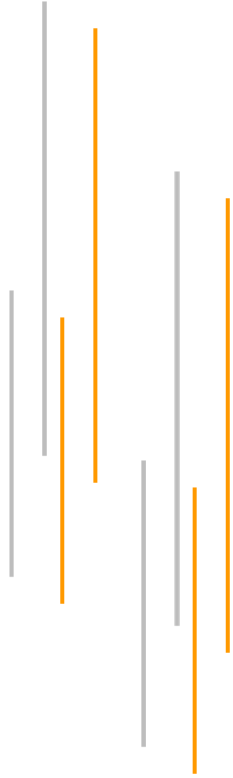
C-Articles

-.....

-.....



الملاحق



الملحق (3/1): الموافقة على التربص الميداني بالمؤسسة محل الدراسة

الملحق (3/2):.....

الملحق (3/2):.....